مشكلات فى دراسة اللغة والأدب(*)

رومان ياكوبسون

ويورى تينيانوف

١- إن المشكلات الحالية التى تواجه علمى الأدب واللغة فى روسيا تفرض علينا صياغة برنامج نظرى محدد. فهذه المشكلات تتطلب - أولا - انفصالا حاسما عن النزعة الآلية المتزايدة التى تلصق لصقا آليا الأصول المنهجية الجديدة بالمناهج القديمة البالية. وتفرض - ثانيا - ضرورة الرفض الحاسم للمقترح المنسلّ من النزعة السيكولوچية السائجة وغيرها من المناهج الرثّة التى تتخفّى وراء مصطلحات جديدة.

يضاف إلى ذلك، ضرورة رفض النزعة التلفيقية الأكاديمية، والنزعة الشكلية المتحذلقة التى تستبدل بالتحليل إطلاق المصطلحات وتصنيف الظواهر، و رفض المحاولات المتكررة التى تجعل من الدراسات الأدبية واللغوية ضربا من الحكايات الهزلية بدل أن تكون علما منظما.

٢- إن تاريخ الأدب (الفن) يتميز بشبكة من القوانين البنيوية المخصوصة، شأنه فى ذلك شأن كل المتواليات التاريخية التى يتزامن

(*) ينظر البعض إلى هذا النص بوصفه: "بيان الشكليين الروس".

معها. ومن المستحيل - دون توضيح هذه القوانين - أن نرسى بطريقة علمية علاقة التضايف بين المتوالية الأدبية والمتوالية التاريخية.

٣- ولا يمكن فهم تطور الأدب إلا بعد أن تتخلص المشكلة التطورية مما يغلفها من غموضٍ مبعثه المسائل المحيطة بموضوع النشأة الخرافية الفوضوية، سواء كانت هذه المسائل أدبية (مثل التأثيرات الأدبية المزعومة) أو غير أدبية، ذلك لأن المادة الأدبية وغير الأدبية المستخدمة فى الأدب لا تصبح موضوعا للبحث العلمى إلا بالنظر إليها من منظور وظيفى.

٤- يطرح التقابل الحاد بين القطاعات الآنية (الساكنة) والقطاعات المتعاقبة فى السنوات الأخيرة فرضيات عمل خصبة، سواء فى علم اللغة أو تاريخ الأدب، وذلك بقدر ما أوضح هذا التقابل أن اللغة - كالأدب- تتضمن خاصية نسقية فى كل لحظة من لحظات وجودها، غير أن الإنجازات التى حققها المفهوم الآنى تدفعنا إلى إعادة النظر فى مبادئ التعاقب أيضًا، وقد خضعت فكرة الحشد الآلى للمادة إلى إحلال متجاوب فى مجال الدراسة المتعاقبة، نتيجة لإحلال مفهوم البنية أو النسق فى مجال الدراسة الآنية محل هذه الفكرة، أيضا. وأصبح تاريخ النسق نسقا بدوره؛ إذ ثبت الآن أن النظرة الآنية الخالصة مجرد وهم من الأوهام، فكل نسق آنى له ماضيه ومستقبله اللذان هما عنصران بنائيان للنسق لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فهناك دائما: (أ) الولع بالقديم archaism من حيث هو واقعة

أسلوبية، أى الخلفية اللغوية والأدبية المرفوضة بوصفها أسلوبا قديما. (ب) والنزوع إلى إبتداع نعدُّه تجديدا للنسق فى اللغة والأدب.

لقد كان التعارض بين الآنى والمتعاقب تعارضا بين مفهوم النسق ومفهوم التطور، وعلى ذلك فهو تعارض يفقد أهميته أساسا بمجرد أن ندرك أن كل نسق يوجد بوصفه تطورا بالضرورة، ولا مفر من أن تكون لأى تطور طبيعة نسقية.

٥- لا يتطابق مفهوم النسق الأدبى الآنى مع المفهوم الساذج المتوهم عن العصر الأدبى بمعناه التأريخى (الكرونولوچى)؛ ذلك لأن النسق لا يتضمن الأعمال الفنية المتقاربة داخل العصر فحسب، بل الأعمال التى تدخل فلك النسق سواء كانت وافدة من آداب أجنبية أو عصور أدبية سابقة. ولا يكفى أن نقوم بتصنيف عشوائى للظواهر المتعايشة. فالأهم هو تحديد دلالتها المتراتبة فى العصر الذى ندرسه.

٦- إن التمييز بين مفهومين مختلفين - هما اللغة **La langue** والكلام **La parol** - وتحليل العلاقة بينهما (وهو ما أنجزته مدرسة چنيف مع دى سوسير) قد أثمر فى اللغة إلى أبعد حد، ولكن المبادئ المتضمنة فى الصلة بين هذين المفهومين (أى المعيار العام الموجود من ناحية، والأداء الفردى من ناحية ثانية) لابد من تطويرها عند التطبيق على الأدب؛ ذلك لأنه فى حالة الأدب لايمكن دراسة الأدب الفردى دون الإشارة إلى علاقته بالمعايير المعقدة الموجودة. (وإذا عزل

الباحث الأداء الفردى عن المعايير العامة الموجودة فإنه لابد أن ينتهى إلى تشويه نسق القيم الأدبية التى يدرسها، ومن ثم تضيع إمكانية تأسيس القوانين المحايثة لهذا النسق).

٧- إن تحليل القوانين البنيوية للغة والأدب وتطورها يفضى - حتما - إلى تأسيس متوالية محدودة من الأنماط البنيوية الموجودة بالفعل (وأنماط مماثلة من التطور البنيوى).

٨- يتيح لنا الكشف عن القوانين المحايثة فى تاريخ الأدب (واللغة) تحديد خاصية كل تغير فى الأنساق الأدبية (واللغوية). ولكن هذه القوانين لا تسمح لنا بتفسير سرعة التطور أو السبيل المتعين الذى يختاره التطور من بين مجموعة من سبل التطور الممكنة نظريا. ويرجع ذلك إلى أن القوانين المحايثة للتطور الأدبى (واللغوى بالمثل) لا تكوِّن معادلة تحتم اختيار حل أوحد، رغم أنها تسمح بعدد محدود من الاختيارات، ولا يمكن فض إشكال اختيار السبيل المحدد للتطور الأدبى، أو اختيار العنصر المهيمن على الأقل، إلا من خلال تحليل التضايف الذى يصل بين المتوالية الأدبية وغيرها من المتواليات التاريخية. هذا التضايف (الذى هو نسق لأنساق) له قوانينه البنيوية الخاصة التى لابد من إخضاعها للبحث، ولكن من الخطأ القاتل منهجيا أن ننظر إلى تضايف الأنساق دون أن نضع فى اعتبارنا القوانين المحايثة لكل نسق.